

المقدمة

يعد كتاب إيضاح الوقف والابتداء من أمهات الكتب التي عنيت بعلم الوقف الوقف والابتداء، فهو يعالج ظاهرة الوقف والابتداء في النص القرآني كما عالجه من قبله النحّاس والسجستاني.

ولم أقف على التعريف بهذا الكتاب ، ولا على منهجه فقد وقى محققه وكفى، إلا أنني حاولت أن أتتبع ما تناثر في الكتاب من اختيار الآراء النحوية التي أوردها ابن الأنباري وكان لها اثر في تغير نوع الوقف، وتجاوزت غيرها مما لاصلة لها بالوجه الإعرابي إذ كان يردّ بعض الاختيارات للسجستاني التي تتعلق نوع الوقف، ثم ذكر البحث آراء بعض العلماء والنحويين فيما يتعلق بكيفية الوقف والابتداء في النص القرآني وما يصاحبه من الوجوه الإعرابية التي تؤثر في نوع الوقف بحسب مبادئ علم الوقف والابتداء، ولعل من أهم هذه الآراء التي ناقشها وردّ عليها هي آراء أبي حاتم السجستاني^(١).

الردود النحوية في كتاب الوقف والابتداء

الرد الأول :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ ١ ۝ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٢ ﴾ [البقرة ١-٢]

قال ابن الأنباري : ((وقال الأخفش : (ذلك) مبتدأ و(الكتاب) نعته ، و(لا ريب فيه) خبر المبتدأ))^(٢) .

قال أبو حاتم : ((وأول سورة الرعد يدلك على أنه ليس كما ظن الأخفش ، لأنه لم يذكر ثمّ (ريباً) ، ولا شيئاً يكون خبراً له))^(٣) .

^(١) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٩٤ .

^(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٥/١ .

^(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٥/١-٤٨٦ .

رد ابن الأنباري قائلاً : ((وهذا غلط من السجستاني ، لأنه إذا جاء بعد (الكتاب) رافع كان نعتاً ، وإذا لم يجئ رافع كان خبراً))^(٤) .

وإذا رجعنا إلى مصادرنا نجد أنهم قالوا : إن (الكتاب) قد يعرب عطف بيان، وهو يقوم مقام النعت^(٥) . وقد يعرب (الكتاب) خبراً لقوله : (ذلك)^(٦) ، وأيضاً قد يعرب (الكتاب) صفة كما ذكر ابن الأنباري، ومعناه هو ذلك الكتاب الموعود^(٧) ، وقد يكون إعراب (الكتاب) بدلاً من (ذلك)^(٨) ، وجملة (لا ريب فيه) في محل رفع خبر لـ (ذلك)^(٩) .

فالخلاف إذن في الوجه الإعرابي الذي حدد نوع الوقف ، فالسجستاني يرى أن الوقف على (الم) حسن تبعاً لإعرابه وهو أن (ذلك) مبتدأ (الكتاب) خبره ، ففي هذه الحالة (الم) غير متعلقة بما بعدها فيحسن الوقف عليها. أما ابن الأنباري فيرى أن الوقف تام على (الم) لأن (ذلك) رفع بالابتداء و (الكتاب) نعت أو بدل، و (لا ريب فيه) خبر المبتدأ^١ ، فلذلك تكون (الم) غير متعلقة فيتم الوقف عليها.

وإلى أن السجستاني مصيب ما دام هناك وجه إعرابي ، ولم يخالف قواعد الوقف والابتداء، فلا حق لابن الأنباري في تخطأته.

الرد الثاني :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ

﴿البقرة ٢٤﴾

^(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٦/١ .

^(٥) ينظر: إعراب القرآن ١٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١٦/١ .

^(٦) ينظر: مشکل إعراب القرآن ١٦/١ .

^(٧) ينظر: الكشف ٣٣/١ .

^(٨) ينظر: مشکل إعراب القرآن ١٦/١ .

^(٩) ينظر: المصدر نفسه ١٦/١ .

^١ منار الهدى ٢٩ .

قال السجستاني : ((أعدت للكافرين) من صلة (التي) كما قال في آل عمران (وانتقوا النار التي أعدت للكافرين))^(٣).

وردّ ابن الأنباري قائلاً : ((وهذا غلط ، لأن (التي) في سورة البقرة قد وصلت بقوله: (وقودها الناس) فلا يجوز أن يوصل بصلة ثانية. وفي سورة آل عمران ليس لها صلة غير (أعدت)))^(٤).

قال العلماء : إن جملة (أعدت) قد تكون في محل نصب حال من قوله : (النار)^(٥)

، وقد تكون لا محل لها من الإعراب ، وكأنها جواب سؤال مقدر كأنه لما وصفت النار بأن وقودها الناس والحجارة ، قيل : لمن أعدت ؟ ف قيل : أعدت للكافرين^(٦) . ولم أجد بحسب ما اطلعت عليه من المصادر أن جملة (أعدت) من صلة (التي) أي أنها صلة ثانية والأولى جملة (وقودها) ، ولا يجوز أن تكون الجملتان صلتين لموصول واحد كما ذكر ابن الأنباري، فالجملة التي تلي الاسم الموصول مباشرة هي جملة الصلة، وما بعدها مستأنفة فيكون الوقف حسناً على (الحجارة)^١، ولا اظن أن السجستاني لم يعلم هذا كما ادّعى ابن الأنباري، فقول الأول (صلة) فهي إما متصلة بالمعنى بجملة (انتقوا النار) أو جملة صلة الموصول المتأخرة عن الاسم الموصول.

واري أن ابن الأنباري أحق من السجستاني في هذا الرد ولا سيما لم يقل أحد في هذه الصلة التي ذكرها الأخير بحسب ما اطلعت عليه من المصادر.

الرد الثالث :

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمْرِيئُ أَقْنِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران ٤٣]

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٥/١.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٥/١.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣١/١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٠٩/١.

^١ منار الهدى ٣٦

قال أبو حاتم : ((هذا من المقدم والمؤخر ، فمعناه اركعي مع الراكعين
واسجدي))^(٧) ورد ابن الأنباري قائلاً : ((إنما قدم السجود على الركوع ، لأن العرب
إذا وجدت الفعلين يقعان في وقت واحد في حال واحدة كان تقديم هذا على هذا ،
وهذا على هذا بمنزلة

واحدة فالركوع والسجود إنما يقعان في حال واحدة ... فهذا أصح من أن تجعله من
التقديم والتأخير على ما زعم السجستاني))^(٨).

وفسر بعض العلماء هذا التقديم والتأخير على أن الواو العاطفة تفيد الاشتراك لا
الترتيب ، أو ربما كان السجود مقدماً على الركوع في ذلك الدين^(٩) . وأجاز أهل
العربية التقديم والتأخير في كل موضع^(١٠) .

ولأرى التفضيل الذي دعا إليه ابن الأنباري ، لأن هناك من العلماء من قال بالتقديم
والتأخير الذي تبناه السجستاني فضلاً على أن هذا لا يؤثر على نوعية الوقف.

الرد الرابع :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا
الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ
وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران
[٧]

قال أبو حاتم : (((الراسخون) غير عالمين بتأويله... واحتج بأن (الراسخين) في
موضع رفع ، وأما الراسخون في العلم فيقولون))^(١١) .

ورد ابن الأنباري قائلاً : ((وهذا غلط ، لأنه لو كان المعنى : وأما الراسخون في
العلم فيقولون لم يجز أن تحذف (أما) والفاء ، لأنهما ليستا مما يضمن))^(١٢) .

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٥١١/١.

(٨) إيضاح الوقف والابتداء ٥١٣/١-٥١٤.

(٩) ينظر: التفسير الكبير ٤٩/٥.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن ٩٧٢.

(١١) إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٧/٢.

قال العلماء : إن قوله : (والراسخون في العلم) ليس معطوفاً على قوله : (إلا الله) ، لأنه لو كان معطوفاً لصار قوله : (يقولون آمنا به) جملة ابتدائية ، وهذا بعيد عن الفصاحة ، وكان الأولى أن يقال : هم يقولون ، أو ويقولون وهذا مدفوع ، لأن تفسير كلام الله بما لا يحتاج معه إلى إضمار أولى من تفسيره بالإضمار ، فلذا وجب أن تكون جملة (ويقولون) حالاً من (الراسخين)^(٤) ، قالوا في قوله : (والراسخون) الواو واو الابتداء وعلى هذا يكون المعنى : إن المتشابه من كلام الله لا يعلمه إلا هو ، على معنى قوله : (تأويله) أي تأويل المتشابه^(٥) ، وقيل: إن (الراسخين) معطوف على اسم الله تعالى ، فلذا يكون المعنى إن الراسخين في العلم يعلمون المتشابه أيضاً ولذلك وصفهم الله بصفة الرسوخ في العلم^(٦) . أما الوقف على قوله : (وما يعلم تأويله إلا الله) فتام على قول الأكثر على معنى أن الراسخين لم يعلموا تأويل المتشابه، ويجوز الوقف على قوله : (والراسخون في العلم) على معنى أن الراسخين يعلمون تأويله^١، والوقف الأول أرجح لأنه لو كان (الراسخون) معطوف على لفظ الجلالة (الله) للزم أن يكون (يقولون) خبر مبتدأ تقديره هؤلاء أو هم فيلزم الإضمار أو حال والمتقدم الله والراسخون فيكون حالاً من الراسخين فقط ، وفيه ترك للظاهر^٢.

ومن هذا يتبين أن السجستاني مال إلى رأي الأكثرين في هذا الوقف، وأما ما استدل به على هذا الميلان فلم أجد المعنى بحسب ما اطلعت عليه من المصادر ، مما يترجح نحويًا ما ذكره ابن الانباري في عدم جواز حذف (أما) مع الفاء الملازمة لجوابها .

الرد الخامس :

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٨/٢ .

(٥) ينظر: التفسير الكبير ١٩٢/٧-١٩٣ .

(٦) ينظر: التفسير الكبير ١٩١/٧ .

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١ .

^١ حاشية منار الهدى ٧٠-٧١ .

^٢ الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط ١٢ | ٢ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَوْثَرْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَزَعَفُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ، وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف ١٣٧]

قال السجستاني : ((نصبوا (مشارك الأرض ومغاربها) بقوله : (وأورثنا) ولم ينصبوها بالظرف ، ولم يريدوا في مشارق الأرض وفي مغاربها))^(١) .

ورد ابن الأنباري قائلاً : ((فإنكاره النصب على معنى (في مشارقها وفي مغاربها) خطأ ، لأن المشارق والمغارب فيها وجهان : أحدهما أن تكون منصوبة بـ (أورثنا) على غير معنى محل ، والمحل هو الذي يسميه الكسائي صفة ، والخليل وأصحابه من البصريين ظرفاً . والوجه الثاني أن ينصب (التي) بـ (أورثنا) وينصب (المشارك والمغارب) على المحل ، كأنك قلت : (وأورثنا القوم الأرض التي باركنا فيها في مشارقها ومغاربها) فلما أسقطت الخافض نصبت . وإذا نصبت المشارق والمغارب بوقوع الفعل عليها على غير معنى محل جعلت (التي باركنا فيها) نعتاً لـ (المشارك والمغارب) . وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً : وهو أن تنصب المشارق والمغارب بوقوع الفعل عليها على غير معنى محل ويجعل (التي باركنا) في موضع خفض على النعت لـ (الأرض) ، كأنه قال : مشارق الأرض التي باركنا فيها))^(٢) .

قال العلماء: إن رأي الفراء ضعيف، لعدم جواز الفصل بين النعت والمنعوت^(٣)، ويجوز أن تكون (مشارك) مفعولاً ثانياً لـ (أورثنا) ، و(التي باركنا) نعت لـ (مشارك). أما انتصاب (مشارك) على الظرفية والعامل فيها (يستضعفون) ، و(التي) هي المفعول الثاني فهو تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل^(٤) . ويجوز أن تكون (مشارك) مفعولاً ثانياً لـ (أورثنا) وتكون (التي) نعتاً لمفعول ثانٍ لـ (أورثنا) محذوف ، ويكون (مشارك

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٤/٢ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٤-٦٦٥ ، وينظر: البحر المحيط ٣٧٦/٤ .

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣٧٦/٤ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٧٦/٤ .

(ومغرب) ظرفين للاستضعاف^(١) ، وقيل : إن الأصل (في مشارق الأرض و في مغاربها) ثم حذفت (في) ، فانتصب مشارق ومغرب^(٢) .
أي أن الوقف لايجوز على (يستضعفون) لان (مشارق) منصوب على انه مفعول ثان ل(أورثنا) ، والوقف حسن على (مغاربها) إن كانت جملة (التي باركنا فيها) منقطعة عما قبلها^١. وهذا يعني أن السجستاني اختار الوقف على (مغاربها) لنصب (مشارق) ب(أورثنا) ، واستبعد الوقف على (يستضعفون) لضعف انتصاب (مشارق) على الظرفية والعامل فيها (يستضعفون)، أي أن السجستاني لم ينكر نصب (مشارق) على الظرفية كما ادّعى ابن الانباري لكنه أنكر الوقف .

الرد السادس:

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال ٦٤]

قال السجستاني : ((معناه ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله))^(٣) .

رد أبو بكر قائلًا : ((وهذا غلط ، لأن المفسرين والنحويين على خلافه ، وإنما رغب النحويون عنه ، لأنه ينقطع من الأول إذا فعل به ذلك ، وهو متصل على مذهبهم ، فليست بهم حاجة إلى قطعه منه))^(٤) .

ذكر العلماء أن (الكاف) في موضع جر من قوله : (حسبك) ، و(مَنْ) في موضع نصب والمعنى : إن الله يكفيك ويكفي من اتبعك^(٥) . وقيل : (مَنْ) في موضع رفع عطفت على لفظ الجلالة (الله) ، أو على الابتداء ، أي : ومن اتبعك من المؤمنين كذلك. وقيل (مَنْ) في موضع رفع عطفت على (حسب) ، لقبح عطفه على لفظ الجلالة ، (الله) لما جاء من الكراهة في قول : ما شاء الله وشئت ، ولو كان

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٢٨/١ ، ومجمع البيان ٨-٧/٩.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣٢٠.

^١ منار الهدى ١٥٠.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٨/٢.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٨/٢.

(٥) ينظر: التفسير الكبير ١٩٨/١٥.

العطف بـ (الفاء) أو (ثم) لحسن^(٦). وقيل : (حسبك الله) مبتدأ وخبر ، و (من) في موضع نصب معطوف على (الكاف) من قوله : (حسبك) أي : يكفيك الله^(٧) . ولم أرَ هذا الخلاف للنحويين والمفسرين الذي أشار إليه ابن الأنباري في بدء رده بحسب ما اطلعت عليه من المصادر، وإنما ذكر العلماء أن الوقف كاف على (حسبك الله) على أن جملة (ومن اتبعك) استئنافية في محل رفع مبتدأ، أي ومن اتبعك حسبهم الله^١ ، وهذا ما ذكره السجستاني ، وليس بوقف إذا كانت (من) في محل رفع عطفا على (الله) أو في محل جر عطفا على الضمير في (حسبك)^٢.

الرد السابع :

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة ١٢١]

قال أبو حاتم : ((اللام في (ليجزيههم) لام اليمين ، كأنه قال : (ليجزيههم الله) فحذفوا النون وكسروا اللام ، وكانت مفتوحة ، فاشتبهت في اللفظ لام (كي) ، فنصبوا بها كما نصبوا بلام (كي)))^(١) .

ورد ابن الأنباري قائلاً : ((وهذا غلط ، لأن لام القسم لا تكسر ولا يُنصب بها ، ولو جاز أن يكون معنى (ليجزيههم) (ليجزيههم) لقُلنا : (والله ليقم زيد) بتأويل (والله ليقومن) وهذا معدوم في كلام العرب... ولأم اليمين لم توجد مكسورة قط في حال ظهور اليمين ولا في حال إضمارها))^(٢) .

أي أن الوقف اعتمد على نوع (اللام) في قوله : (ليجزيههم) وهي لام كي ، وهي لا يبتدأ بها لأنها متعلقة بما قبلها، ولذا فالوقف على (كتب لهم) كاف وليس بتام كما

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥٢/١ ، و إعراب القرآن ٣٥٤.

(٧) ينظر: إعراب القرآن ٣٥٤.

^١ منار الهدى ١٩١.

^٢ منار الهدى ١٩١.

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٠/٢.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٠/٢-٧٠١.

ادّعى ابوحاتم السجستاني على افتراض أن اللام في (ليجزيه) هي لام القسم أو اليمين، وهي لام الجر وقد تضمنر أن بعدها، واصلها الفتح لأنها من الحروف الأحادية ولا تكسر إلا للجر والجزم.^١

ولا ادري كيف أطلق على تلك اللام لام القسم ، والأغرب كيف فسّر تغيير حركتها وهي الفتح بالإجماع ، ولا تتغير حركتها إلا بتلك الحالتين وهي الجر في هذا النص، فلم أجد لهذا الرأي أساسا بحسب ما اطلعت عليه من المصادر، وقد ردّه العلماء كما فعل ابن الانباري.^٢

الرد الثامن :

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس ٤]

قال السجستاني : ((من فتح (أن) نصبها ب (الوعد) ، كأنه قال : وعد الله أنه يبدأ (الخلق))^(٦) .

رد أبو بكر قائلًا : ((وليس كما ظن ، لأن كسر (أن) يدل على أنها غير متعلقة ب(الوعد)))^(٧) .

الوقف حسن على (حقا) لمن قرأ (انه يبدأ الخلق) بكسر الهمزة ، وليس بوقف لمن قرأ بفتحها ، لان ما قبلها عامل فيها بل يوقف على (وعد الله) ثم يبتدئ (حقا)،^٤ أما قول أبي حاتم فموضع أن بالفتح نصب ب (الوعد) لأنه مصدر مضاف لمفعوله، أي انه معمول للفعل الناصب (وعد الله) على معنى إعادة الخلق بعد بدئه، فيكون

^١ منار الهدى ١٧١ .

^٢ معاني الحروف ٥٦ .

^٣ المكتفى ٣٠٠ ، ومنار الهدى ١٧١ .

^(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٣/٢ .

^(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٣/٢ .

^٤ منار الهدى ١٧٣ .

^٥ إتحاف فضلاء البشر ١٠٤/٢ .

الوقف على (جميعاً) على من قرأ بالفتح، أي لا يقف على ما قبل (حقاً) ولا على ما بعده. ولهذا يتبين أن ابن الأنباري ردّ السجستاني بلا دليل .

الرد التاسع :

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ (٧١) [هود ٧١]

قال أبو حاتم : ((النصب ليس بالمختار ، لأنه لم يبشّره إلا بواحد كما قال تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات ١٠١])^(٤) .

ورد أبو بكر قائلاً : ((وهذا غلط منه ، لأن الذين نصبوا (يعقوب) لم يدخلوه في البشارة ، لأنه يفسد أن ينسق على (إسحاق) الأول لدخول (من) بينهما ، وذلك أنه لا يجوز مررت بعبد الله ومن بعده محمد ، فأصحاب النصب لم يريدوا هذا الوجه الخطأ ، وإنما أرادوا أن يُضمروا فعلاً ينصبون به ، كما تقول : مررت بعبد الله ومن بعده محمداً على معنى : وجدت من بعده محمداً)^(٥) .

قال العلماء : إن (يعقوب) بالنصب إذا لم يظهر الفعل مع الواو، كما إذا أردت أن تأمر الرجل على أخيه ، فتقول : أخاك أخاك تريد أمر به^(٦) ، ومن نصب (يعقوب) جعله في موضع خفض على العطف على (إسحاق) ، ولا يجوز هذا إلا بإعادة الخافض ، لأنه لا يفرق بين الجار والمجرور بشيء ، والواو هنا قامت مقام حرف الجر^(١). وقيل : إن (يعقوب) منصوب على موضع بـ (إسحاق) وهذا ضعيف لعدم جواز الفصل بين المتعاطفين ، ويكون (يعقوب) في هذين القولين داخل في البشارة. وقيل : إن (يعقوب) منصوب بفعل مضمر هو (وهبنا) ، فيكون التقدير (ومن

^١ منار الهدى ١٧٣.

^(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٧١٦/٢.

^(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٧١٦/٢.

^(٦) ينظر: معاني القرآن ٢٣/٢.

^(١) ينظر: إعراب القرآن ٤٢٤ ، و مشكل إعراب القرآن ٤٠٩/١.

وراء إسحاق وهبنا له يعقوب () ، ففي هذه الحالة لا يكون (يعقوب) داخلاً في البشارة^(٢) .

أي أن الوقف كاف على (فبشرناها بإسحاق) على قراءة من رفع (يعقوب) لأن يعقوب مرفوع بالابتداء والخبر فيما قبله، ومن نصب (يعقوب) لم يقف على ذلك لأن يعقوب متعلق ب(فبشرناها) من جهة الدلالة على الفعل العامل في (يعقوب) لا من جهة دخوله مع إسحاق في البشارة، والتقدير: فبشرناها بإسحاق ووهبنا له يعقوب من ورائه لأن البشارة دالة على الهبة^١، والصحيح أن (يعقوب) منصوب بفعل مقدّر دل عليه المظهر ، والتقدير : وأتيناها من وراء إسحاق يعقوب ، فيعقوب ليس مجروراً عطفاً على إسحاق لأنه متى كان المعطوف عليه مجروراً أعيد مع المعطوف الجار^٢. وارى أن ابن الانباري كان مصيباً في تغليط السجستاني بعدم اختياره قراءة النصب بدعوى البشارة كما رأينا في أقوال العلماء .

الرد العاشر :

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِبَنَسِ الْمَوْلَى وَلِبَنَسِ الْعَشِيرِ﴾ [الحج ١٣]. قال السجستاني : ((لا يكون (أقرب من نفعه) وقفاً تاماً ، لأن خبر المبتدأ لم يأت بعد، وإنما هو قوله : (لبنس المولى ولبنس العشير) ، و(يدعو) بمعنى (يقول)))^(٣) .

ورد ابن الأنباري قائلاً : ((فإنكاره الوقف على قوله (أقرب من نفعه) خطأ منه ، لأن (مَنْ) منصوبة ب (يدعو) ، واللام لام اليمين ، كأنه قال : (يدعو من لضره) أي : من والله لضره أقرب من نفعه ، فنقلت اللام من الضر فأدخلت في (من) ، لأنها حرف لا يتبين فيه الإعراب))^(٤) .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٤١٠ .

^١ المكتفى ٣١٨ .

^٢ منار الهدى ١٨٨ .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٠ .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٠-٧٨١ .

قال الزجاج : إن (يدعو) في معنى (يقول) ، ويكون (من) في موضع رفع مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير (لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ هُوَ إِلَهه) ^(٥) ، هذا إذا سلطت جملة (يدعو) على جملة (لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) فاللام للابتداء ، و(من) اسم موصول مبتدأ، و(ضره) مبتدأ ثان ، و (أقرب) خبر الثاني ، وخبر (من) محذوف تقديره : يقول للذي ضره أقرب من نفعه الهي، فالوقف حسن على (أقرب من نفعه) لتعلق ما بعدها بما قبلها، وإن لم تسلط فاللام للابتداء ، و (من) مبتدأ و (ضره) مبتدأ ثان ، و (أقرب) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول ، أو الخبر محذوف دل عليه جملة (لبئس المولى) والتقدير : لمن ضره أقرب من نفعه إلهه، والجملة صلة.^١ أما منع السجستاني الوقف على (أقرب من نفعه) بدعوى أن الخبر (لبئس المولى) فممكن إذا قيل : إن في (يدعو) هاء مضمرة ، وإن ذلك في موضع رفع ، و(يدعو) في موضع حال ، أي في حال دعائه إياه ، ويكون (لمن ضره أقرب من نفعه) مستأنفا مرفوعا بالابتداء ، وخبره (لبئس المولى ولبئس العشير) ^٢ ، وبهذا يكون ابن الأنباري قد بالغ في التخطئة وإن كان اختياره الوقف على (أقرب من نفعه) الأشهر بدعوى أن (من) منصوبة ب(يدعو) ، واللام لام اليمين أو زائدة ، والتقدير: يدعو والله من ضره أقرب من نفعه.^٣

الرد الحادي عشر :

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُضِمْهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾

[المؤمنون ٥٥-٥٦]

قال أبو حاتم ((لا يحسن الوقف على (وبنين) ، لأن (يحسبون) يحتاج إلى مفعولين فتمام المفعولين في (الخيرات))) ^(١) .

^(٥) ينظر: إعراب القرآن ٧١٨ ، ومجمع البيان ٨٥/١٧.

^١ منار الهدى ٢٥٥.

^٢ مجمع البيان ٨٣ | ١٧.

^٣ منار الهدى ٢٥٤ - ٢٥٥.

^(١) إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٢/٢.

ورد أبو بكر قائلاً : ((وهذا خطأ ، لأن (أن) كافية من اسم (يحسبون) وخبرها ، و لا يجوز أن يؤتى بعد (أن) بمفعول ثانٍ))^(٢) .

وقالوا : إن خبر (أن) (نسارع لهم) على تقدير حذف (به) ، أي : نسارع لهم به في الخيرات ، و(ما) بمعنى (الذي) وليست بحرف واحد^(٣) ، وقيل : تقديره نسارع لهم فيه ثم أظهر الضمير، وهو (في الخيرات)، و(ما) التي هي اسم (أن) هي للخيرات^(٤) .

فالوقف على (وبنين) حسن لمن جعل (أنما) حرفاً واحداً، ومن جعلها حرفين لم يقف، أي أن (ما) بمعنى الذي بدليل عود الضمير من به إليها وهي اسم أن وصلتها (نمدهم) ، و (من) حال من الموصول أو بيان له ، وجعل الخبر ما عاد من (الخيرات) أو موضع (نسارع) (وبنين) انه من دعاة اعتبار (أنما)

وتبين اختيار السجستاني في عدم الوقف على (وبنين) انه من دعاة اعتبار (أنما)

الرد الثاني عشر :

حرفين، ومن هنا بطل تخطئته من قبل ابن الانباري وغيره.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ بِلَا أَكْثَرُ لَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦١﴾ ^(٥) أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا نَذْكُرُونَ ۝٦٢﴾ (النمل ٦١-٦٢)

قال السجستاني : (((أله مع الله) ارتفع ، لأن قبله مضمر ، كأنه قال : (أمن) يجيب المضطر إذا دعاه خير أمّا تشركون) فأضمر (هذا) ثم قال : أله مع الله... ويجوز أن يكون المعنى : آلهتكم خير أم من يجيب المضطر إذا دعاه))^(٥).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٢/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٣٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١١٢/٢ .

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١١٢/٢ .

^١ الهادي في معرفة المقاطع والمبادي ٣٧٩ ، ومنار الهدى ٢٦٣ .

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٨١٩/٢ - ٨٢٠ .

ردّ ابن الأنباري قائلاً : ((وهذا غلط ، لأن (مَنْ) على هذا المذهب في معنى (الذي) ، كأنه قال: (أَم الذي يجيب المضطر إذا دعاه خير أما يشركون) ، ف(خير) خبر (الذي) ، وخبر (الذي) لا يحذف على اختيار... وهذا أيضا فاسد لأنه حذف المنسوق عليه وأبقى النسق))^(٦) .

قالوا : إن قوله : (أَلله مع الله) مردود على قوله : (أَم من خلق) كذا وكذا ، ثم قال : أَلله مع الله خلقه ، ويجوز رفع (إله) ب (مع) ، كقولك : أَمع الله ويلكم إله ؟^(٧) وقيل : إن (إله) مبتدأ وخبره (مع الله) على تقدير (أَلله ثبت مع الله) ، وإنما جاز أن تكون النكرة مبتدأ ، لأنها سبقت باستفهام ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً تقديره : أَلله في الوجود مع الله^(٨) .

ولم أجد التقدير والمعنى الذي ساقه السجستاني بحسب ما اطلعت عليه من المصادر مما يدل على شهرة الآراء الأخرى كتقدير أَلله مع الله يخلق ، أو تقدير أَمع الله ويحكم له ، والوقف على (أَلله مع الله) كاف ، وقد اختار ابن الأنباري الأشهر من الإعراب والمعاني ولم يتأثر الوقف .

الرد الثالث عشر :

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ وَجَفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَةٍ أَعْمَلُواْ أَلْ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ ١٣]

قال السجستاني : ((الوقف على (آل داود) وابتداء (شكراً) على معنى (اشكروا الله شكراً))^(٩) .

رد ابن الأنباري قائلاً : ((وهذا عندي بعيد ، لأن المعنى (اعملوا شكراً لله فيما أنعم به عليكم) فإذا وقفنا على (آل داود) وابتدأنا (شكراً) زال هذا المعنى))^(١٠) .

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٨١٩/٢-٨٢٠.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٧٩٢/٢.

(٨) ينظر: مجمع البيان ٢٣٨/٢٠-٢٣٩.

١ المكتفى ٤٣١.

(٩) إيضاح الوقف والابتداء ٨٤٦/٢.

وقالوا : يجوز نصب (شكراً) على وجهين : الأول اعملوا للشكر ، أي : لتشكروا الله عز وجل ، والثاني أن يكون التقدير اشكروا شكراً^(٤) ، أي : أن مفعول (اعملوا) على تقدير اشكروا شكراً كما تقول الحمد لله شكراً ففي هذه الحالة يكون (شكراً) مفعولاً مطلقاً وهو المصدر ، ويجوز أن يكون (شكر) مفعولاً له ، ومفعول (اعملوا) محذوف وتقديره اعملوا الطاعة شكراً^(٥) ، وقيل : نصب على المصدر لتضمينه (اعملوا) اشكروا بالعمل للشكر.^١

أما الوقف فحسن على (آل داوود) على أن تنصب (شكراً) على المصدرية لا الحالية، على معنى اشكروا الله شكراً يا آل داوود،^٢ وهو اختيار أبو حاتم ، ويجوز الوقف على (شكراً) على معنى اعملوا شكراً لله على النعم، وهو اختيار ابن الأنباري الذي استبعد المعنى الأول لالشيء إلا انتصاراً للمعنى الذي اختاره.

الرد الرابع عشر:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ ۖ أَتُخَذُّنَهُمْ سَخِرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص ٦٢-٦٣]

قال السجستاني في إعراب قوله (اتخذناهم) : ((هذا نعت لـ (الرجال)))^(٦) .
ورد ابن الأنباري قائلاً : ((فمن قرأ من الأشرار اتخذناهم بحذف الألف لم يقف على الأشرار على جهة التمام لان اتخذناهم حال كأنه قال : قد اتخذناهم . وقال السجستاني : هذا خطأ لان النعت لا يكون ماضياً ومستقبلاً و(أم) من هذا الوجه مردود على قوله : (ما لنا لانرى رجالاً) ومن قرأ (أتخذناهم) بقطع الألف وقف على (الأشرار))^(٧) .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٨٤٦/٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ٧٨٧.

(٥) ينظر: مجمع البيان ١٨٨/٢٢.

^١ البحر المحيط ٢٥٥/٧.

^٢ منار الهدى ٣١٢.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٨٦٤/٢.

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٨٦٤/٢.

وقرئ (اتخذناهم) على أنها ألف وصل في (اتخذناهم) ، أي : بلفظ الإخبار فيعرب حينئذٍ نعتاً لـ (الرجال)^(٨) .

أي أن الوقف على (من الأشرار) تام إذا كان (اتخذناهم) بلفظ الإخبار وقطع الألف ، لأن اتخذناهم حينئذٍ نعت لقوله: (رجالا) والجملة معادلة لـ (أم) المحذوفة والتقدير: مفقودون،^١ والوقف حسن على (من الأشرار اتخذناهم) بحذف الألف، وجملة (اتخذناهم) حال أي قد اتخذناهم.^٢

أي أن أبا حاتم اختار قراءة القطع بلفظ الإخبار، ولست اعلم لم خطأ ابن الأنباري السجستاني بدعوى أن النعت لا يكون ماضيا ومستقبلا، ولم أجد لهذه الدعوة صدى بحسب ما اطلعت عليه من المصادر .

الرد الخامس عشر :

قَالَ مَعَالَى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم ٤]

قال أبو حاتم : ((إن شئت أبدلت وبدأت (إن هو إلا وحي يوحى) من (ما ضل صاحبكم))^(١) .

ورد أبو بكر قائلًا: ((والوقف على قوله (وما ينطق عن الهوى) حسن غير تام . .. وهذا غلط ، لأن (إن) المخففة لا تكون مبدلة من (ما) ، والدليل على هذا أنك لا تقول : والله ما قمت إن أنا لقاعد))^(٢) .

وقالوا : إن قوله : (ما ضل صاحبكم وما غوى) جواب لقوله : (والنجم إذا هوى)^(٣) ، وذكروا أن (إن) التي لا تلزم اللام في خبرها هي بمنزلة (ما) النافية ، وليست المخففة التي تلزم اللام في خبرها^(٤) .

^(٨) ينظر: إعراب القرآن ٨٧٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٤/٢ ، والكشاف ١٠٢/٤ .
^١ منار الهدى ٣٣٠ .

^٢ الهادي في معرفة المقاطع والمبادي ٤٦٧ - ٤٦٨ .

^(١) إيضاح الوقف والابتداء ٩١٠/٢ .

^(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٩١٠/٢ .

^(٣) ينظر: معاني القرآن ٩٤/٣ - ٩٥ .

^(٤) ينظر: كتاب سيبويه ١٣٩/٢ .

فيكون الوقف على (وما ينطق عن الهوى) حسن أو كاف،^١ لأن هذه الجملة داخلة في القسم وواقعة عليه إن جعل ما بعدها جملة مستأنفة ، ويكون الوقف على (يوحي) أن جعل (إن هو) بدلا من قوله (ما ضل)، وجاز البدل لان (إن) بمعنى (ما) فكان القسم واقع عليه أيضا،^٢ أي أن الوقف الأول اختيار ابن الانباري ، والثاني اختيار السجستاني والقول بالبدلية جائز ولا دليل لردّه كما ادّعى ابن الانباري.

الرد السادس عشر :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾ [الواقعة ٨]

قال السجستاني : ((ويجوز أن تجعل (ما) صلة ، كأنك قلت : فأصحاب الميمنة أصحاب الميمنة))^(٥) .

وردّ ابن الأنباري قائلا : ((وهذا خطأ ، لأنه قد علم أن (أصحاب الميمنة) ضد (أصحاب المشأمة) فليس في هذا فائدة ، وكل كلام لا فائدة فيه فهو محال . فان قال قائل : كيف جاز (والسابقون السابقون) ولم يجز فأصحاب الميمنة أصحاب الميمنة؟ قيل له : (السابقون السابقون) السابقون إلى النبي صلى الله عليه هم السابقون إلى الجنة . ولو قلنا : أصحاب اليمين أصحاب اليمين لم يكن في هذا فائدة))^(٦) .

وقالوا : إن (ما) استفهامية ، والتقدير : أي شيء هم ؟ هم أصحاب اليمين^(٧) ، وتكون (ما) مبتدأ ثان ، وهي استفهام معناه التعجب والتعظيم^(٨) . وقيل: إن

^١ الهادي في معرفة المقاطع والمبادي ٥٣٦.

^٢ منار الهدى ٣٧٤.

^(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

^(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

^(٧) ينظر: معاني القرآن ١٢٢/٣.

^(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥٠/٢.

(أصحاب) مبتدأ، و(ما) مبتدأ ثان ، و (أصحاب) الثانية خبر(ما) ، وجملة (ما أصحاب الميمنة) خبر المبتدأ الأول ، والرباط إعادة المبتدأ بلفظه .^١
وأجاز أهل الكوفة أن تكون (ما) صلة فكأنه قال : فأصحاب الميمنة أصحاب الميمنة ، وهو في العربية جائز صحيح على تقدير فأصحاب الميمنة هم في دار الدنيا بالأعمال الصالحة هم أصحاب اليمين في يوم القيامة، وتبعهم أبو حاتم السجستاني في هذا.^٢

ولا أرى سبيلا في تخطئة أبي حاتم في اختياره كما أشار ابن الأنباري ولاسيما أن له وجها جائزا في العربية.

الرد السابع عشر :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ ۝ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ ۝ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ ۝ عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ ۝ مَتَكِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ ۝ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ۝ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْفَوْنَ ۝ وَفَكَهْمَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ۝ وَحُورٌ عِينٌ ۝ ﴾ [الواقعة ١٢-٢٢]

قال السجستاني : ((لا يجوز أن تكون (الهور) منسوقات على (الأكواب) ، لأنه لا يجوز أن يطوف ولدان بـ (الهور العين)))^(١) .
ورد ابن الأنباري قائلًا : ((وهذا خطأ منه ، لأن العرب تتبع اللفظة اللفظة ، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى))^(٢) .

وقرئ (وهور عين) بالرفع على تقدير : وفيها حور عين ، أو للعطف على (ولدان) ، وقرئ (وهور عين) بالخفض على أن يتبع آخر الكلام بأوله ، وإن لم يحسن في آخره وحسن في أوله^(٣) . وينبغي لمن قرأ بالرفع أن يقول : (وفاكهة ولحم طير) ، لأن

^١ منار الهدى ٣٨١.

^٢ منار الهدى ٣٨١.

^(١) إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.

^(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢-٩٢٢.

^(٣) ينظر: معاني القرآن ١٢٣/٣ ، و إعراب القرآن ١٠٨٧-١٠٨٨.

الفاكهة ، واللحم ، والهور العين لا يطاف بهن ، ولا يُطاف إلا بالخمير وحدها^(٤) .
ومن رفع (حور عين) حملة على المعنى ، لأن معنى الكلام : فيها أكواب ، وأباريق
، وحور عين . فعطف على المعنى لا على اللفظ . ومن قرأ بالخفض (حور عين)
حملة أيضاً على المعنى ، لأن المراد : ينعمون بفاكهة ولحم طير وحور عين . ومن
نصب (حوراً عيناً) حملة على المعنى ، لأن التقدير يطوف عليهم بكذا وكذا ثم
عطف و (حوراً) ، أي : ويعطون حوراً عيناً^(٥) . وعند الكوفيين وقطرب يجوز عطف
(وحور) على (بأكواب) وإن كان لا يطاف بهن إذ المعنى مفهوم^١ . أو يعطف على ما
قبله على معنى (أولئك المقربون في جنات النعيم) وفي (حور عين) أي في مقاربة
حور عين^٢.

فالوقف حسن على (يشتهون) لمن قرأ (وحور عين) بالرفع ، أي وعندهم حور عين ،
وحسن أيضاً على (يشتهون) لمن قرأ (وحوراً عيناً) بالنصب ، أي ويزوجون حوراً
عيناً ، وليس (يشتهون) وقفاً لمن قرأ (وحور عين) بالجر عطفاً على (بأكواب وأباريق)
وهو جائز في العربية - وإن ردّه بعض أهل اللغة - لأن العرب تتبع اللفظ في
الإعراب وإن كان مخالفاً للأول معنى^٣.

وإرى أن ابن الأنباري اختار الأرجح من آراء أهل العربية في هذا النص ، وإن
السجستاني لم يخطأ بل اختار الرأي المرجوح وكان الأفضل أن يقال في هذا النص
: لا يقال يطاف بالهور غير أنه حسن عطفه على ما عمل فيه يطاف وإن كان
مخالفاً في المعنى^٤.

الرد الثامن عشر :

(٤) ينظر: معاني القرآن ١٢٤/٣ .

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥١/٢ .

^١ المكتفى ٥٥٢ .

^٢ الهادي في معرفة المقاطع والمبادي ٥٤٧ .

^٣ منار الهدى ٣٨٢ .

^٤ منار الهدى ٣٨٢ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالنَّزِعَتِ غَرَقًا ① وَالنَّشِطَتِ نَشْطًا ② وَالسَّيَحَتِ سَبْعًا ③ فَالسَّيَقَتِ سَبَقًا ④
فَالْمُدِرَاتِ أَمْرًا ⑤ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ⑥ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ ⑦ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ⑧ أَبْصَرُهَا
خَشِيعَةً ⑨ يَقُولُونَ أَيْنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ⑩ أَيْنَا ذَا كُنَّا عِظَمًا نَخْرَةً ⑪ قَالُوا تِلْكَ إِذَا كَرَّةٌ
خَاسِرَةٌ ⑫ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ⑬ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ⑭﴾ [النازعات ١-١٤]

قال السجستاني : ((يجوز أن يكون هذا من التقديم والتأخير ، كأنه قال : فإذا هم
بالساهرة والنازعات غرقاً))^(٦) .

ورد ابن الانباري قائلًا : ((وهذا خطأ ، لأن الفاء لا يفتح بها الكلام))^(٧) .
وتناقل الرد والمردود العلماء ونقلوا سبب هذه التخطئة وأضافوا أن أول السورة واو
القسم وسبيل القسم انه إذا ابتدئ لابد وان يكون له جواب.^١
وارى أن ما ذكره أبو حيان من تحكيم العربية هو الصحيح في هذا النص، وهو
حذف الجواب ويقرب القول حذف اللام من (يوم ترجف)^٢، على تقدير والنازعات
لتبعثن ولتحاسبن ، فاكتمى بقوله: (إذا كنا عظاما نخرة) من الجواب.^٣
وارى أن سبب التخطئة الذي ذكره ابن الانباري وتناقله من بعده ليس مقنعا، كما
واستبعد جهل السجستاني به أو غفلته عنه، وان ما ذكره يصب في المعاني والأولي
تحكيم العربية كما ذكر أبو حيان.

الرد التاسع عشر :

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْبُرُوجِ ① وَالْيَوْمَ الْمَوْعُودِ ② وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ③ قُلْ أَتُحِبُّ الْأَخْذُودِ
④ النَّارِ ذَاتِ الْوُفُودِ ⑤ إِذْ هُرِّ عَلَيْهَا قُوعُودٌ ⑥ وَهُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ⑦ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٥/٢ .

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٥/٢ ، وينظر: كتاب سيبويه ٦٤/٣ .

^١ منار الهدى ٤٧١ ، تفسير القرطبي ٤٤/٢٢ ، إعراب القرآن ١٢٦٦ ولم ينسب إلى الرد .

^٢ البحر المحيط ٤١٢/٨ .

^٣ إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٤/٢ ، الهادي في معرفة المقاطع والمبادي ٥٩٥ .

إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿٨﴾ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ
﴿٩﴾ إِنَّ الَّذِينَ فَنَوُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴿١٠﴾ [البروج ١-١٠]

قال السجستاني : ((معناه قتل أصحاب الأخدود والسماء ذات البروج))^(٢) .
ورد ابن الأنباري قائلاً : ((وهذا غلط ، لأنه لا يجوز لقائل أن يقول : والله قام زيد
على معنى قام زيد والله))^(٣) .

وقال النحاس : ((واختلف النحويون في جواب القسم فمنهم من قال : هو محذوف ،
ومنهم من قال : التقدير لقتل أصحاب الأخدود وحذفت اللام ، ومنهم من قال :
الجواب (إن بطش ربك لشديد) وقال أبو حاتم : التقدير قتل أصحاب الأخدود
والسماء ذات البروج . قال أبو جعفر وهذا غلط بيّن ، وقد أجمع النحويون على أنه
لا يجوز والله قام زيد بمعنى قام زيد والله ، وأصل هذا في العربية أن القسم إذا ابتدئ
به لم يجر أن يلغى ولا ينوى به التأخير ، وإذا توسّط أو تأخّر جاز أن يلغى ، وفيه
جواب خامس أن يكون التقدير (والسماء ذات البروج) (إن الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات) وما اعترض بينهما معطوف توطئة للقسم))^(٤) .

واختار ابن الأنباري أن يكون جواب القسم محذوف ، و(قتل أصحاب الأخدود) في
موضع الجواب . وهذا يعني إن الوقف تام على (وشاهد ومشهود) على أن جواب
القسم محذوف ، والوقف على (شهود) تام على أن جواب القسم (قتل أصحاب
الأخدود) وحذفت اللام من الجواب ، أي لقد قتل بناء على أنه خبر لادعاء ، والوقف
على (عذاب الحريق) إذا كان الجواب (إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات)^٢.

^(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٩٧٣/٢ .

^(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٩٧٣/٢ .

^(٤) إعراب القرآن ١٢٩٩ .

^١ إيضاح الوقف والابتداء ٩٧٢ | ٢ - ٩٧٣ .

^٢ منار الهدى ٤٢٣ - ٤٢٤ .

ولم أجد بحسب ما اطلعت عليه من المصادر المعنى الذي ذكره السجستاني إذ اخرج
جمل الجواب من الخبرية إلى الإنشائية ، والذي قدّمنا أنها خبرية بدليل حذف اللام
من الجواب .

الخاتمة

- جمع البحث تسعة عشر ردّا نحويا لابن الانباري خطأ فيها أبي حاتم السجستاني
وتوصّل إلى النتائج الآتية بحسب تسلسل الردود في البحث :
- لم يكن السجستاني مخطئا في اختياره إعراب قوله : (ذلك الكتاب).
 - اخطأ السجستاني في جعل صلتين لقوله : (فاتقوا النار التي وقودها).
 - كان للسجستاني رأي في التقديم والتأخير في قوله : (يامريم اقنتي واركعي) ولم
يكن مخطئا.
 - كان للسجستاني رأي في إعراب قوله : (والراسخون في العلم) ولم يكن
مخطئا.
 - كان للسجستاني رأي في إعراب قوله : (يستضعفون مشارق الأرض) ولم
يكن مخطئا.
 - كان للسجستاني رأي في تقدير معنى قوله : (يا أيها النبي حسبك الله) ولم
يكن مخطئا.
 - اخطأ السجستاني في إعراب اللام في قوله : (ليجزئهم الله أحسن ما).

- كان للسجستاني اختيار في فتح همزة (إن) ومن ثم تغير نوع الوقف في قوله : (وعد الله حقا انه) ولم يكن مخطئا.
- اخطأ السجستاني في اختياره الدليل والتوجيه النحوي في قوله: (فبشرناها بإسحاق)
- اختار السجستاني رأيا في نوع الوقف ولم يخرج عن قواعد الوقف واللغة في قوله: (يدعو لمن ضره اقرب من نفعه) ولم يكن مخطئا.
- اختار السجستاني رأيا غير مشهور ولم يخرج عن أصول الوقف واللغة في قوله : (أيحسبون أنما نمدهم به) ولم يكن مخطئا.
- اختار السجستاني رأيا غير مشهور في توجيه نحوي تحدد من خلاله الوقف الذي اختاره في قوله : (الله مع الله) ولم يكن مخطئا.
- اختار السجستاني نوعا من الوقف ترجح من خلاله معنى في قوله : (اعملوا آل داود شكرا) وكان له غطاء لغوي، ولم يكن مخطئا.
- كان للسجستاني وجه إعرابي في قوله : (ما لنا لانرى رجالا اتخذناهم) ولم يكن مخطئا.
- اختار وجهها إعرابيا في قوله : (إن هو إلا وحي يوحى) ولم يكن مخطئا.
- رجح السجستاني معنى في قوله : (فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة) ولم يكن مخطئا.
- اخطأ السجستاني في الفهم والاستدلال في قوله : (يطوف عليهم ولدان).
- اخطأ السجستاني في التقدير النحوي في قوله : (والسماء ذات البروج).

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الدمياطي (١١١٧هـ) حققه وقدم له شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ، بيروت.
- إعراب القرآن ، النحاس (٣٣٨ هـ) اعتنى به خالد العلي، دار المعرفة ، ط ١ ، بيروت ، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦.
- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط ، ياسين جاسم ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، بيروت ، ١٤٢٢ - ٢٠٠١.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، ابن الأنباري (٣٢٨ هـ) ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٢٩٠ هـ - ١٩٧١ م.
- البحر المحيط ، أبو حيّان الأندلسي (٧٥٤ هـ) ، دار الفكر، ط ٢، بيروت ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
- التفسير الكبير ، الرازي (٦٠٤ هـ) ، قدم له خليل الميس ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥ - ١٩٩٥.

- تفسير القرطبي ، القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وزميليه، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧ - ٢٠٠٦.
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة.
- كتاب سيبويه ، سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت.
- الكشف ، الزمخشري (٥٣٨هـ) ، رتبّه وضبطه مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- مشكل إعراب القرآن ، مكّي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) - تحقيق ياسين السوّاس ، دار المأمون للتراث ، ط٢ منقحة ، بيروت.
- معاني الحروف ، الرماني ، تحقيق عبد الفتاح شلبي ، دار نهضة مصر ، القاهرة.
- معاني القرآن ، الفراء (٢٠٧هـ) ، عالم الكتب ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٠.
- مجمع البيان ، الطبرسي (القرن السادس) ، دار الفكر ودار الكتاب اللبناني ، بيروت.
- المكتفى في الوقف والابتداء ، أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق يوسف المرعشلي ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، احمد بن محمد الاشموني ، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٩٣ - ١٩٧٣.
- الهادي في معرفة المقاطع والمبادي ، أبو العلاء العطار الهمذاني (٥٦٩هـ) ، دراسة وتحقيق عمر عبد طلائقة، أطروحة دكتوراه- الجامعة الإسلامية ، بغداد، ٢٠٠٠.

ردود ابن الأنباري النحوية على أبي حاتم
السجستاني في كتابه "إيضاح الوقف
والابتداء"

مجلة العلوم الإسلامية
العدد التاسع (١٤٣٢ هـ)

الدكتور
طلال وسام البكري